فك التداخل بين مفهومي الدول الحارسة والمتدخلة خطوة نحو جذب الاستثمارات المستدامة (القطاع الخاص انموذجا)

د. هشام عمر حمودي

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة تدقيق المنطقة الاولى

Heshamomer35@yahoo.com

المستخلص

اذا تداخلت المفاهيم كان هناك اضطراب واضح وهروب للاستثمارات , فالدول عالمياً اما ان تكون حارسة او ان تكون متدخلة , فضلا ان كثير من دول العالم المتقدم قطعت شوطاً في التحول من مفهوم الدولة المنظمة الى مفهوم دولة الرفاهية .

القطاع الخاص يمثل احد الدعامات الاساسية لعملية التنمية المستدامة في مختلف البلدان وعلى صانعي السياسات الاقتصادية التركيز على هذا القطاع لما له اهمية بالغة في كثير من المحاور بصورة عامة وفي جذب الاستثمارات بصورة خاصة بل قد يكون هو المعني في ذلك فعندما يكون هناك تقصير بإداء الخدمات من قبل القطاع العام يظهر لنا البديل كما شاهدنا في موضوع الكهرباء ودور القطاع الخاص في سد الخلل مع وجود كثير من الاخطاء والمشاكل التي واجهت سد الخلل الا انه كان على ثغرة مهمة تخص حياة المواطن ومعيشته .

الرؤية المتكاملة من قبل الدولة بان تجذب الاستمارات ذات المخاطر الاقل بيئياً والتي تطلق عليها الاستثمارات المستدامة, التي تحقق خدمة افضل للمواطن مع كلف معقولة وان يستشعر المستثمر بان الدولة حارسة له وان يستشعر المواطن بان الدولة حارسة ومتدخلة بنفس الوقت في تحقيق مصلحته , وعندما تتداخل المصطلحات وتكون غير مفهومة من قبل المستثمر والمواطن لا تحقق الغاية المنشودة وتكون النتائج عكسية .

الكلمات المفتاحية : الدولة الحارسة , الدولة المتدخلة , الاستثمارات , القطاع الخاص الاستثمار المستدام .

DISSOLVING THE OVRRLAP BETWEEN THE CONCEPTS OF GUARDIAN AND INTERVENING STATES A STEP TOWARDS ATTRACTING SUSTAINABLE INVESTMENTS (THE PRIVATE SECTOR AS A MODEL)

Dr. Hesham Omar Hammoodi
Federal board of Supreme audit(Auditing Office of First Rigion)

Abstract

If the concepts overlap ,there has been a clear disruption and flight of investments ,countries globally are either guards or interventionists, as well as many countries of the developed world have come a long way in shifting from the concept of an organized state to the concept of a welfare state .

The private sector is one of the main pillars of the sustainable development process in various countries and economic policy makers should focus on this sector because it is of great importance in many axes , In general, and in attracting investments in particular, he may even be interested in this, when If there is a default in the performance of services by the public sector, the alternative appears to us, as we saw in The topic of electricity and the role of the private sector in bridging the imbalance with the presence of many errors and problems that Faced with bridging the defect, but it was a big and important problem related to the life of the citizen and his livelihood .

The integrated vision of the state is to attract investments with less environmental risks, which are called Sustainable Investments, which achieve a better service for The Citizen at an affordable cost and to feel The investor believes that the state is a guardian for him ,and that the citizen feels that the state is a guardian and intervenes

at the same time in Realizing his interest, when the terms overlap and are incomprehensible by the investor and the citizen does not achieve the desired end and the results are counterproductive.

Keywords: Guardian state, intervening state , investments ,private sector sustainable ,investment .

منهجية البحث

المقدمة : عندما يكون الكلام حول موقف الدولة امام النشاط الاقتصادي تظهر لنا عبارة اليد الخفية وهي استعارة عن فلسفة تقول بان السوق هو من ينظم نفسه ولا داعي لتدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي ويكون دورها مقيد فالذي يحقق مصلحته الشخصية هو حتما يعمل على تحقيق مصلحة الجميع ولكن هذا الكلام قد يكون مقبول في الظروف الطبيعية وعندما يكون هناك وعي عند الافراد بانه جزء من المجتمع وليس في شريعة الغاب .

وكذا الحال عندما يكون الكلام حول الفرد والمجتمع وتدخل الدولة فعلى الغالب يقصد به القطاع الخاص فالأفراد جميعها تعمل بهذا القطاع وهذا القطاع له دور حيوي في تنمية الاستثمارات في بلد ما فهو المتمم للقطاع العام .

مشكلة البحث : تنبع مشكلة البحث عندما لا تكون الادوار صحيحة وعندما تتداخل المفاهيم فالغاية لا تتحقق والقطاع الخاص لا يجني ثماره من قبل الفرد والمجتمع والدولة معا .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من اهمية الموضوع المبحوث فالاستثمارات بصورة عامة والمستدامة منها بصورة خاصة تحتاج الى بيئة حاضنة , والقطاع الخاص هو المتمم لعمل القطاع العام والدولة كما ترعى العام فأنها ترعى الخاص كذلك من خلال التدخل الايجابي عندما يستلزم الامر او الحراسة عندما يستلزم الامر ايضا فكلأتا الحالتين سيان لدعم القطاع الخاص .

اهداف البحث : يهدف البحث الى ضرورة (فك التداخل بين المفاهيم وانعاش القطاع الخاص وان تكون الدولة جاذبة للاستثمارات من خلال تبني الدولة للسياسات الاقتصادية المتوازنة) .

فرضية البحث : يبنى البحث على فرضية مفادها (ان تداخل مفهومي الدولة الحارسة والمتدخلة من قبل الدولة للنشاط الاقتصادي قد يلحق الضرر بالبلاد ككل ويهمش القطاع الخاص وتختفي الاستثمارات بصورة عامة والمستدامة منها بصورة خاصة) .

منهج البحث : لتحقيق أهداف وفرضيات البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة المراجع ذات الصلة بموضوع البحث .

خطة البحث : سيكون توزيع العنوان على محاور متسلسلة لفهم فكرة ومراد البحث .

اولاً : الدولة والنشاط الاقتصادي :

العلاقة بين الدولة والاقتصاد علاقة حساسة جدا فالدولة هي شكل من اشكال التنظيم فهي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وقد عرفت الدولة بانها " اقليم يضم مجموعة من السكان الدائمين له حكومة قادرة على الحفاظ والسيطرة على الاقليم وادارة علاقاته الدولية " . (عبدالفتاح , 2016 , ص 202)

وفي المجال الاقتصادي عرفت الحضارة البشرية العديد من الاجتهادات التي تمخضت عنها ايديولوجيات اقتصادية متعددة اختلفت في نظرتها الى طبيعة الدور الذي على الدولة ان تلعبه في المجال الاقتصادي ومدى تأثيرها في ذلك المجال .

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي حجم الدور الاقتصادي للدولة ولكن في ظل هذا الاتجاه تعرضت الدولة فيه للانتقاد فتم الانتقال من الرأسمالية التقليدية الى الرأسمالية الجديدة , اما النظام الاقتصادي الاشتراكي فهو على نقيض من الرأسمالية فقد عظم الدور الاقتصادي للدولة ومن ثم فان هناك كثير من التغييرات صاحبت كلا النظامين في التطبيق .

ما يهمنا حقيقة هو دور الدولة المصاحب لتلك الانظمة وهل الدولة تؤثر على النظام الاقتصادي ام العكس ؟ ومن هنا ظهرت نظرية الدولة الحارسة والدولة المتدخلة وهي نظريات قديمة تغيرات كثيرا وتغيرت الادوار معها خصوصاً في ظل العولمة والشركات المتعددة الجنسيات حتى ظهرت **نظرية السوقنة** التي تعني سيطرة الاقتصاد على سياسة الدولة اذ تسير السياسة بقوانين السوق يعني تجاوز الدولة وتهميشها .(منصر , 2008 , ص5) يعني بعبارة اكثر دقة ان الاقتصاد يجعل من الدولة وسياساتها تبعا له , وفي دول العالم الثالث قد تكون النظريات القديمة هي الحاكمة الان فاما ان تكون الدولة حارسة او دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي .

ثانياً : الدولة الحارسة والدولة المتدخلة :

اختلفت الآراء بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اذ نادى البعض بعدم التدخل الا في اضيق الحدود لان تدخلها يضر بعمل اقتصاد السوق وبالتالي تظهر الاضطرابات الاقتصادية , في حين نجد البعض الاخر يحث على ضرورة التدخل على اوسع نطاق للقضاء على الاضطرابات الاقتصادية التي يمكن ان تلحق باقتصاد السوق

ومن هنا ظهرت هذه المفاهيم وهذه التسميات لذا سأتناول الآراء المعارضة للتدخل وهي الداعمة لمفهوم الدولة الحارسة والآراء المؤيدة للتدخل وهي الداعمة لمفهوم الدولة المتدخلة وكالاتي :

الدولة الحارسة : (الآراء المعارضة للتدخل في النشاط الاقتصادي)

لكل مفهوم هناك تبريرات ونظريات دعمت قيامه , فالدولة الحارسة ترى ان الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية المتساوية مع كل فرد اخر وليس للدولة سوى واجب واحد وهو حماية ذلك الحق , من الآراء المعارضة للتدخل هي الاتي : (ابشر وبوب , 2014 , ص9)

1- **اراء الطبيعيين :** هو الرجوع الى قوانين الطبيعة التي تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام دون الحاجة الى تدخل الدولة التي يجب ان تترك تصرفات الافراد الحرة تحكم سير الاحداث الاقتصادية وكل تدخل من طرف الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي يعطل النمو وانه في مطلع القرن الخامس عشر ظهرت هذه الآراء اذ ساد الظن بان كل فرد اجدر بتحقيق مصلحته وان المصلحة ليست الا مجموع مصالح الافراد الامر الذي قلص دور الدولة الى مجرد اتخاذ الاجراءات التي تكفل حماية مصالح الافراد داخليا وخارجيا.
2- **اراء الكلاسيك :** تقوم على مقولة ادم سميث الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر" وبالتالي تعتمد هذه الآراء على رفض تدخل الدولة في التأثير على الية السوق والامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وان دور الدولة يكون دور الدولة الحارسة وازالة القيود التي تعيق النشاط الاقتصادي .
3- **اراء الكلاسيك الجدد :** نادت هذه الآراء الى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورفع يدها عن الشؤون الاقتصادية وان تركز على الكفاءة والنمو فقط وان لا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق الحدود .

هناك مجموعة حجج تدعم اراء المعارضين اوردها (قويدر , 2013 , ص141) وهي كالاتي لبعض منها :

- ✓ ان الاخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمكن ان تختفي اذا امتنعت الدولة عن التدخل .
- ✓ امكانية استغلال اصحاب المصالح تدخل الدولة في بعض المجالات لتقوية نفوذهم وتعظيم ارباحهم .
- ✓ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نطاق واسع يترتب عنه زيادة الانفاق العام لمواجهة اعباء هذا التدخل وقد يفضي الى زيادة الضرائب او الاقتراض وهذه بمجموعها اضرار سلبية على الاقتصاد
- ✓ ان وجود الدولة في السوق غير ضروري لان ما ترغب الدولة القيام به يمكن للقطاع الخاص القيام به على احسن وجه واكثر فعالية .

في ضوء الحجج اعلاه يجب ان يقتصر دور الدولة على حفظ النظام وتحقيق الامن والعدالة ومن هنا ظهرت تسمية الدولة الحارسة وان رفاه الاقتصاد والمجتمع يكون بعدم تدخل الحكومة في مجرياته وان تترك السوق هو من يحقق توازنه .

الدولة المتدخلة : (الآراء المؤيدة للتدخل في النشاط الاقتصادي)

ظهرت اراء ونظريات دعمت قيام هذا المفهوم وهو ان تتدخل الدولة بصفتها هيئة غير منحازة الى اي طبقة معينة ومهمتها الاساسية هي خدمة مصلحة الشعب العامة عن طريق توزيع الثروات وان تتولى الشؤون الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها و من الآراء المؤيدة للتدخل هي الاتي : (قويدر , 2013 , ص138)

1- **اراء التجاريين :** ينادي التجاريون بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية ومع التزايد الكبير في حركة نمو التجارة وتراكم راس المال نادى التجاريون بإعطاء دور اكبر للدولة لإدارة النشاط الاقتصادي لحماية السوق الداخلية من الواردات المنافسة للصناعة الوطنية الناشئة والعمل على تعظيم الثروة وتحقيق فائض في الميزان التجاري بتملك الدولة للمعادن النفيسة التي تمكنها من زيادة نشاطها الاقتصادي في التجارة الدولية مع اشرافها على انتاج السلع الموجهة للتصدير وتهيئة الظروف والاسباب لزيادة الصادرات .

2- **الآراء الكينزية :** ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لعلاج الاثار السلبية لازمة الكساد الكبير لعام 1929 وقد ارجعت النظرية بان الاختلال الحاصل في الاقتصاد سببه عدم عمل الاقتصاد في مستوى اقل من التشغيل الكامل مما انتج بطالة مرتفعة والحل بحسب النظرية يكمن في تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الطلب الكلي لزيادة معدل التشغيل وان التشغيل الكامل لا يكون الا عند مستوى استثمار محدد وهذا الاخير لا يتأتئ الا من خلال تدخل الدولة .

ويتلخص دور الدولة المتدخلة على مستويين وهما : (ميالة , 2006, ص 102)

المستوى الاول : التدخل المباشر : ويكون من خلال الصور التالية :

- ☒ رفع الانفاق العام في مجالات الاستثمارات لزيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخول وبالتالي يرتفع مستوى الانفاق والطلب الكلي .
- ☒ فرض الضرائب التصاعدية حتى تستفيد منها الفئات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك لزيادة الطلب الكلي .
- ☒ توفير الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة .
- ☒ التدخل في حالة ظهور التضخم من خلال تقليل الانفاق الحكومي وتحديد الضرائب والتحكم في اسعار الفائدة .

المستوى الثاني : التدخل غير المباشر : ويكون من خلال الصور التالية:

- ☒ اصدار تشريعات وقوانين تناهض الاحتكار بما يحقق خفض اسعار السلع الاستهلاكية ورفع الطلب عليها وهذا يشجع المنتجين على زيادة الطلب على الاستثمار الضروري لهذا الانتاج .
- ☒ تطبيق سياسة نقدية توسعية تعمل على خفض سعر الفائدة للرفع من مستوى الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

وهناك مجموعة حجج تدعم اراء المؤيدين وهي كالاتي : (محمدين , 2022, ص301) و (قويدر , 2013 , ص141)

- ✓ اثبتت الازمات الاقتصادية عموما والازمة المالية الاخيرة هشاشة النظم المالية والسياسات المتحررة التي اتسمت بها خصوصا فيما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة للدولة والحكومات .
- ✓ عدم وجود بعض الاسواق او تبعثرها مع ضعف علاقات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينها وكذا محدودية طبقة رجال الاعمال للاعتماد عليها في الدول النامية .
- ✓ يتطلب التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة قرارات استثمارية على درجة كبيرة من الاهمية والضخامة والخطورة لا يمكن تحملها القطاع الخاص الذي لا تهمه الا الربحية واسترداد راس المال في اقرب الآجال كما ان السلع العامة لا تجذب اهتمام القطاع الخاص لإنتاجها وهذا ما يحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مثل بناء الطرق العامة وحفظ الامن وتحقيق العدالة ....الخ .
- ✓ يعتبر نظام السوق اكثر عرضة للاضطرابات واقل قدرة على تصحيحها ذاتيا .

- ✓ فشل السوق عن تحريك الموارد بسبب ضعفه على تزويد المتعاملين بالمعلومات التي يحتاجونها عن التوزيع الحالي للموارد وضعف المتعاملين في الكثير من المرات عن استغلال هذه المعلومات اما لاعتبارات تتعلق بالتقنية او لاعتبارات تتعلق بالتكاليف .
- ✓ عجز السوق في توجيه الموارد الاقتصادية نحو افضل استخدام بشكل يؤدي الى تحسين وضعية الفرد دون الاضرار بباقي الافراد ولهذا تجد الدولة نفسها مجبرة للتدخل لإعادة توجيه الموارد الاقتصادية لصالح السلع المستهلكة من طرف محدودي الدخل والذين يشكلون النسبة الغالبة من المجتمع خاصة في الدول النامية .
- ✓ اغفال السوق للاعتبارات غير الاقتصادية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروة لان الافراد ليس كلهم لديهم القدرة على الدخول للسوق او المشاركة في العملية الانتاجية وهذا يستدعي الدخول لحماية الفقراء ومحدودي الدخل لسد حاجياتهم من السكن والغذاء والصحة والتعليم .
- ✓ من اهم الحجج معالجة الازمات الاقتصادية والمالية التي تعتري النظم الاقتصادية وعجز السوق عن مواجهة تداعياتها وهنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (العمالة الكاملة , استقرار الاسعار , توازن ميزان المدفوعات) ويروا ان الازمات التي عصفت بالعالم هي اكبر دليل للتدخل منها ازمة الكساد الكبير 1929-1933 وازمة النقد الاوروبي 1992 والازمة المالية العالمية 2008-2010 .

ويرى الباحث انه في ضوء الحجج اعلاه ظهر مفهوم الدولة المتدخلة واصبح تدخل الدولة يشكل مطلباً ضرورياً لاستمرار النشاط الاقتصادي ولكن السؤال هو كيف تتدخل الدولة ؟ اذ يرى (محمدين , 2022, ص281) ان الدولة المتدخلة لها صور عديدة واشكال متنوعة وتسميات مختلفة قد تتباين من دولة الى اخرى وهي كالاتي :

1- **الدولة الايجابية** : اذ يقتصر التدخل الحكومي فيها على ما هو ضروري لرفع الكفاءة الاقتصادية بقصد حماية اصحاب الملكية في غيبة التنظيم في الاسواق والمطالبة الممكنة بإعادة توزيع الثروة كما في الولايات المتحدة الامريكية .
2- **دولة الامن الاجتماعي :** تتميز بنفس خصائص الدولة الايجابية مع محاولة التفريق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية التي تعمل على كفالة حد ادنى على المستوى القومي من خلال اتاحة الفرص لمبادرات الافراد وتعميق احساسهم بالمسؤولية كما في بريطانيا .

3- **دولة الرفاهية الاجتماعية :** تجاوز ذلك كله بتقديمها الاهداف الاجتماعية على الاهداف الاقتصادية وتمارس كل ما لها من قوة في سبيل ضمان تحقيق المساواة وان تنأى بقطاع الخدمات الاجتماعية المهمة عن اليات السوق كما في السويد .

ويرى الباحث ان الصور اعلاه قد تستفيد منها الدول في التحول من الحراسة الى التدخل او قد يضاف انواع اخرى بحسب طبيعة الدولة ونشاطها الاقتصادي ورؤيتها للقطاع الخاص .

ثالثاً : القطاع الخاص (الاهمية والمفهوم) :

لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص وعلاقته بالنشاط الاقتصادي ولا يمكن تجاهل دوره ايضا في امتصاص البطالة فالكل يعمل بذلك القطاع وبمختلف الاعمار وبكلا الجنسين ولا يوجد عطل او توقفات في ذلك القطاع الا اذا كانت هناك جائحة او امور خارج السيطرة توقف الجميع فالعطاء مستمر في ذلك القطاع وقد ينظر اليه بانه قطاع ربحي ولكن المحصلة بانه يسد ثغرة مهمة لا تستطيع مؤسسات الدولة تغطيتها ويشبع حاجيات المجتمع ككل .

ويرى (جايد واخرون , 2021 , ص155) ان القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية اذ يسهم بنسبة كبيرة في دعم الاقتصاد والازدهار على كافة المستويات وفي جميع المجالات ويعد عاملاً اساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وحل للمشكلات التي تعجز الحكومة احيانا عن توفير الحلول لها بل ان الرؤية العالمية للقطاع الخاص بحسب (العمر والشريف , 2022, ص 41) بان يتم منحه دوراً اكبر باعتباره الاكثر قدرة وكفاءة في ادارة النشاط الاقتصادي لما يتمتع به من حرية عالية في اتخاذ القرارات وقدرة كبيرة على المبادرة والابداع وتحمل المخاطرة في عمليات الاستثمار .

ويعرف القطاع الخاص بانه " ذلك القطاع الذي يدار من قبل الافراد ووحدات العمل وتتولى اليات السوق توجيه دفه الامور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية وتسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن" ومن خلال المفهوم يمكن استنتاج بعض الصفات الخاصة بالقطاع وهي كالاتي : (جمعة ومثنى , 2022 , ص 288)

1- عدم تدخل الدولة في النشاط الخاص الاقتصادي .
2- استخدامه للوسائل التكنلوجيا والوسائل المتطورة .
3- مواكب للتغيرات والمستجدات التي تحدث في السوق .
4- يختلف عن القطاع العام بميزه المخاطرة في راس المال .

5- يسعى القطاع الخاص لتحقيق الارباح .

ويحتل القطاع الخاص مكانه هامة في الدول التي تعتمد فلسفة نظرية السوق الحر وعلى النقيض من ذلك فان اهمية ومكانة السوق تتقلص ويصبح هامشيا كلما ازدادت التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي وتوسع دور القطاع العام ويرى (حويش وعبدالمجيد , 2022 , ص282) ان دور الدولة يتقلص ويتوسع في الحياة الاقتصادية بما ينسجم مع النظام السياسي السائد في كل دولة وخصوصيتها .

والنظام السياسي يشرع كيفية التعامل مع القطاع الخاص ويرى (علي ومصطفى , 2022 , ص 118) انه عندما يتعامل المشرع مع القطاع الخاص فانه يجب ان لا يتعامل معه معاملة الخصم او المنافس بل ينبغي ان يكون القطاع الخاص احد ادواته في تقديم المنتج او الخدمة .

رابعاً : الاستثمارات والبيئة الاستثمارية :

يحتل الاستثمار مكانة كبيرة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة التي تمارسها دول العالم ويمثل الركيزة الأساسية التي تبنى عليها خطط التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى التقدم والتطور الاقتصادي والسياسي للبلد وتهتم الكثير من دول العالم التي تنشد التقدم الاقتصادي بالبيئة الاستثمارية وتعمل على اصلاح تلك البيئة بشكل مستمر ومراقبة مواطن الخلل فيها لغرض تلافي اي عراقيل قد تؤخر تدفق الاستثمارات لديها ويعرف الاستثمار بحسب (سويد ونشمي , 2022, ص555) بانه " كل جهد او عمل يقوم به فرد او جماعة من شانه ان يؤدي الى تحقيق الفوائد والمنفعة من ذلك الجهد ويؤدي الى زيادة في الناتج القومي الذي يعزز قوة الاقتصاد الوطني ويشجع الدول للتطلع نحو المستقبل " .

يرتبط الاستثمار بتقدم ورفاهية الدول لما يحققه ويساهم به في التنمية الاقتصادية من توظيف للعمالة وتقليل البطالة , ولكن هناك معوقات وعقبات قد تقف امامه فضعف الاجراءات الداعمة والاطار القانوني وسوء الاوضاع الامنية والعوامل الخارجية التي تتعلق بسياسات دول الجوار او غيرها قد تجعل الاستثمار هشا وضعيفا ولا يشجع القطاع الخاص المحلي او الاجنبي لاستثمار اموالهم , ويبقى هناك عاملين يحكمان الاستثمار بكافة صوره وهما كالاتي : (مصطفى , 2022 , ص 903)

1- **الربح :** له اهمية في تحديد حجم الاستثمار .

2- **عنصر المخاطرة :** وهي نوعين من المخاطرة , **الاولى** اخطار يمكن التامين عنها وتحديدها **والثانية** اخطار لا يمكن التامين عناه او تحديدها وهي تتفق مع فكرة البحث فعدم معرفة دور الدولة ورؤيتها للنشاط الاقتصادي هل هو حارس ام متدخل يجعل ذلك منفراً وغير جاذب للاستثمار .

جميع البحوث التي تناقش الاستثمار تتناول معه مفهوم البيئة الاستثمارية الذي هو مدار اي استثمار , فالبيئة الاستثمارية بحسب (التميمي , 2015 , ص4) تعني " مجموعة العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء المستثمر وربحيته كالسياسة الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات " ثم تتناول تلك البحوث انواع العوامل التي تشكل البيئة الاستثمارية ومن اهمها بل قد يكون هو المحدد لبيئة استثمارية متاحة من عدمها هو عامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فالعوامل الاقتصادية يتصدرها وضوح منهج الدولة الاقتصادي وفلسفته مع اقتصار دور الدولة على رسم السياسة المالية والاقتصادية بنحو يدفع المجتمع ويحفزهم فيدفع الاقتصاد الوطني لتحقيق الاهداف المتوافقة مع متطلبات التنمية .

خامساً : الاستثمارات بين مفهومي الدولة الحارسة والمتدخلة :

يتجه الاستثمار بشكل عام الى اقتصاديات الدول التي توصف بانها جاذبة وليست طاردة اي التي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين الى توجيه استثماراتهم نحوها وهذا يجعل الاستثمار اما يرتفع الى حدود عالية جدا في حالة الجذب او ينخفض الى حدود واطئة جدا في حالة الطرد , قديما ذكر بان راس المال جبان فالاستثمار يجب ان يعمل ضمن بيئة امنة ومطمئنة والسؤال هو : هل الاستثمار بصورة عامة والمستدام منه بصورة خاصة في كنف مفهوم الدولة الحارسة افضل ام في كنف مفهوم الدولة المتدخلة افضل ؟

هناك مجموعة من المعوقات او العقبات التي تواجه الاستثمار في اي بلد بالعالم, ولعل ابرز الاسباب ما ذكره الباحثون ويتفق مع فكرة البحث هما سببيين , فالأول هو (**عدم الاستقرار السياسي**) اذ اشار(محمد ورياض , 2013 , ص 428) الى ذلك العائق بان "الاستقرار السياسي احد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري اذ ان تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد تسهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار وان عدم الاستقرار السياسي يعد عائقا امام الاستثمارات اذ يسهم بوجه

خاص في هروب رؤوس الاموال المحلية" , والثاني هو **(السياسات الاقتصادية الملائمة)** اذ اشار(الطيب ورشيد , 2020 , ص181) الى ذلك العائق بقوله " يجب ان تتميز السياسات الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وان تنسجم مع القوانين والتشريعات المطبقة , فالاستثمار يحتاج الى سياسة مستقرة ومحددة وشاملة".

الاستثمارات لم تعد بصبغتها المعروفة في كثير من الدول واقترنت بالاستدامة منذ عام 2015 عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان تتبني الاهداف العالمية للتنمية المستدامة والزمت الدول المنضوية تحتها , ومن هنا ظهر مفهوم الاستثمار المستدام الذي يعني انك تستثمر بأموال لا تنتهك البيئة او تأخذ بالاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية وغيرها كمحددات لهذا الاستثمار ويمكن تلخيص خصائص الاستثمار المستدام بالنقاط التالية : (https://islamonline.net)

1- استثمارات صديقة للبيئة .
2- استثمارات تراعي المنافع الاجتماعية .
3- استثمارات تساير الخطط الحكومية .

ومن المفروض ان العمل بالاستثمارات المستدامة يعني ان الدولة متقدمة وتتبنى نظرية اقتصاد السوق ويرى (بقريش , 2020 , ص 564) ان تبني هذه النظرية ليست يعني بالضرورة ان الدولة لا تتدخل ولكن تطوير لأسلوب تدخل الدولة , وقد اثبتت الوقائع والتجارب انه لا وجود لاقتصاد السوق الا في حاضنة دولة قوية .

ويرى الباحث ان التداخل بين مفهومي الدولة الحارسة والدولة المتدخلة سوف لا يسهم بوجود بيئة استثمارية خصبة وان دور الدولة الحقيقي في الاقتصاد الوطني يشترط ان يكون تدخلا عقلانيا ومبررا وليس عشوائيا واكثر ارتباطا بالجانب الاجتماعي والسياسي .

سادساً : القطاع الخاص بين مفهومي الدولة الحارسة والمتدخلة :

كما اشرت سابقا فان الاستثمار قد يتضرر جراء تداخل المفهومين ولكن الضرر الاكبر سيلحق بالقطاع الخاص فانه استكمالاً لعدم الاستقرار قد يولد ذلك **قطاع خاص ضعيف** ويرى (جراح واخرون, 2020 , ص 77) ان "القطاع الخاص يأخذ مكانته في اقتصاد ما من خلال الدور الذي تحدده الدولة له في اية مدة من الزمن ويتحدد دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام من خلال الفكر الاقتصادي السائد لدى القيادات السياسية التي تدير العملية الاقتصادية في اي بلد" فتوجه الدولة السياسي يلقي بضلاله على التدخل او عدم

التدخل فالدولة الاشتراكية تختلف عن الدولة الرأسمالية وهكذا ولكل توجه انعكاساته على القطاع الخاص سلباً ام ايجاباً .

وقد بين احد الباحثين بان القطاع الخاص لكي يكتب له النجاح هناك عوامل ومقومات ولعل ابرزها بعد تحقيق الاستقرار السياسي هو" استخدام الحكومات ادوات السياسة التشجيعية الملائمة التي تؤثر في قرارات القطاع الخاص كي يوجه استمارته وجهوده الى مجالات العمل المفضلة بما يتفق مع اهداف برامج التنمية الاقتصادية " . (ابو سخيلة , 2015, ص 79)

وفي دراسة حديثة اشارت الى ان هناك علاقة ايجابية بين انشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وان نمو الانتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة مع توجه السياسة الاقتصادية لكثير من الدول نحو اقتصاد السوق فان الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة ادى الى زيادة نسبة الاستثمارات التي يرعاها القطاع الخاص واكدت الدراسة ذاتها ان التأثير الايجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام. (بقريش , 2022 , ص 564-565) .

يجب ان يكون هناك اقتناع لدى الدول ان لا تتدخل بعمق في الحياة الاقتصادية وان تترك فرصة اكبر للقطاع الخاص , وان هذه الفرص تقف امام تحديات كبيرة وهذه التحديات بحسب راي الشخصي قد تكون اما بسبب ان الدولة حارسة ولا تتدخل او ان تكون الدولة متداخلة بصورة تمنع ان يكون هناك قطاع خاص قوي وله دور مهم في التنمية الاقتصادية والتحديات التي تقف امام القطاع الخاص اشار لها (نجمي وتويزة , 2017, ص40) بانها تحديات داخلية وخارجية وابرز التحديات التي تجعل القطاع الخاص بين فكي الدولة الحارسة والمتدخلة هي كالاتي :

1- النمو غير المستدام للاقتصاد .
2- معدلات نمو سكانية عالية والتي تدفع بأعداد هائلة سنويا الى سوق العمل .
3- مع وجود بطالة عالية هناك تزايد في الفقر .
4- وجود قطاع عام ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل وقطاع خاص متفتت يفتقد الى الديناميكية اللازمة .
5- وجود نظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية .
6- قصور في المعرفة والقدرات العلمية والتكنلوجية مترافقا مع تدني في الخبرات البشرية مما يؤدي الى ضعف الانتاجية والقدرة على المنافسة في الاسواق العالمية .
7- غياب القطاع المصرفي المتطور .

8- غياب المناطق الصناعية المتطورة .
9- قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحي الى عدم وجود صناعات تصديرية مع وجود تشوهات في هيكل اسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج .

مما سبق ارى ان هناك تداخل بين المفهومين في القطاع الخاص وهذا التداخل هو لخدمة القطاع الخاص في الدول ذات الرؤية المتكاملة فينتعش ذلك القطاع ويكون عنصر جذب للاستثمارات وخاصة المستدامة منها , وهذا التداخل هو ضد القطاع الخاص في الدول ذات الرؤية المحدودة ويكون عنصر طرد للاستثمارات واذا ارادات تلك الدول ان تنعش القطاع الخاص لديها وان ترتقي بالاستثمارات بجب عليها فك ذلك التداخل .

السؤال هو هل يترك القطاع الخاص بدون تدخل لتفعيل مفهوم دولة الحراسة ؟ ام تتدخل الدولة بعمل القطاع الخاص لتفعيل مفهوم الدولة المتدخلة ؟

اذا تركت التدخل اصبحت الساحة مرتعا للاقتصاد الخفي وغسيل الاموال وظلم قد يطال الايدي العاملة وحقوق ضائعة للدولة من خلال جباية الضرائب او اي رسم اخر .

واذا تدخلت بشدة وبدون دراسة مسبقة صحيحة قد تفرغ الساحة من الاستثمارات وقد ينتهي القطاع الخاص ويصاب بالركود ويبقى يستجدي حركته من القطاع العام وتعاقب الدولة عالميا بانها لم تركب قطار الاستدامة .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1- تؤثر الدولة بصورة مباشرة في النظام الاقتصادي للبلد ومنها ظهرت تسميات عديدة كالدولة الحارسة والمتدخلة والمنظمة والمنتجة والرفاهية وهكذا .
2- قد تتهم الدولة اذا كان هناك اخفاقات يتعرض لها القطاع الخاص لانها التزمت مفهوم الدولة الحارسة .
3- قد تتهم الدولة اذا كان هناك عزوف عن الاستثمارات لأنها التزمت مفهوم الدولة المتدخلة .
4- قد تتهم الدولة دولياً بانها لم تلحق بركب التنمية المستدامة ولم تلتزم بتحقيق الاستثمارات المستدامة على ارضها .
5- هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص ومن ثم العزوف عن الاستثمارات اذا تداخلت المفاهيم ورؤية الدولة المحدودة نحو الاقتصاد .

التوصيات :

1- لا يمكن الجزم في نطاق دول العالم الثالث بان مفهوم الدولة الحارسة افضل ام مفهوم الدولة المتدخلة افضل للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات , ولكن لكل دولة خصوصيتها والقاعدة التي يجب الانطلاق منها بان التعامل مع القطاع الخاص متمم ولا يعامل معاملة الخصم او الند فالأهداف تتحقق مجتمعة بين القطاع العام والخاص .
2- في ظل عدم الاستقرار السياسي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية للدولة سيكون هناك قلق بمنظومة الاستثمار , فالمستثمر قد يعمل ضمن مفهوم الدولة الحارسة ثم لأنها غير مستقرة فقد تتحول فلسفة الدولة في ليلة وضحاها الى تبني مفهوم الدولة المتدخلة والعكس صحيح مما يجعل المستثمر يتردد او قد يعزف عن الاستثمار بصورة نهائية .
3- التنمية المستدامة القت على الدولة بعض الواجبات تجاه القطاع الخاص وان تترك الحراسة لتتدخل في توجيه مسارات ذلك القطاع نحو الاستدامة , واجباره لتبني الاستثمارات المستدامة التي لا تنتهك البيئة وتحقق جملة من الاهداف المشتركة .

قائمة المصادر

1- ابشر رجاء خضر , بوب عصام عبدالوهاب , 2014 , اصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي والتقليدي , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 1 المجلد 13 , الجزائر .

2- ابو سخيلة كمال جمال , 2010 , دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور القطاع الوضعي والاسلامي : دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013) ,رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية , كلية التجارة , غزة , فلسطين .

3- التميمي , سعدية هلال حسن , 2015 , تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق , اطروحة دكتوراه , جامعة كربلاء , العراق

4- الطيب عبابو , رشيد يوسفي , 2020 , تقييم التوجه نحو الاستثمار الخاص في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 16 العدد 23 , الجزائر .

5- العمر ابتسام محمد , الشريف فيصل بن الفديع , 2022 , الحاجة الى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية , المجلة العربية للإدارة , المجلد 42 العدد 2 , الجامعة العربية .

6- بقريش فوزية , 2020 , دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي , مجلة ابحاث اقتصادية وادارية , المجلد 14 , العدد 1 , الجزائر.

7- جايد , امين فهد , عبدالله , جواهر دحام , الزريجاوي , حسين كامل , 2021 , القطاع الخاص في محافظة المثنى ودوره في عملية التنمية الاقتصادية , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد 1 العدد1 , العراق .

8- جراح , نعيم صباح , الفيصل , ايهاب عباس , علي , معن عبود 2020 , ممكنات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد52 المجلد 15 , العراق .

9- جمعة , احمد ابراهيم , مثنى , تحسين محمود , 2022, دور القطاع الخاص في معالجة البطالة , مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية , العدد 27 , العراق .

10- حويش , واثق طه , عبدالمجيد , ماجد حميد , 2022 , النهوض بواقع القطاع الخاص في العراق , مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية , العدد 25 , العراق .

11- سويد , عبدالجليل ابراهيم , نشمي , سعد جمار , 2022, التنظيم القانوني لهيأة الاستثمار الوطنية , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية , المجلد 11 العدد 43 , العراق .

12- عبد الفتاح , هيام , 2016 , نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الاسلامي والفكر الغربي , مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية , جامعة الشهيد حما خضير العدد 19 , الجزائر .
13- علي, مهند ابراهيم , مصطفى , نعمت محمد , 2022 , حق القطاع الخاص للاستثمار في مجال الرعاية الصحية , مجلة رسالة الحقوق , السنة14 , عدد خاص , العراق .
14- قويدر معزي , 2013 , تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق , مجلة الاقتصاد الجديد , العدد 8 , الجزائر .
15- مصطفى , محمود حسين , 2022 , مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي في المدن العراقية , المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية , العدد 7 , العراق .
16- محمد , سيف عبدالجبار , رياض , مصطفى محمد , 2013 , الاستثمارات الاجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , عدد خاص بالمؤتمر , العراق .
17- محمدين , صابر خليفة , 2022, نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية , مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية , جامعة الاسكندرية , مصر .
18- منصر جمال , 2008 , التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة , مؤتمر جامعة الشلف , الجزائر.
19- مياله , مؤيد جميل , 2006 , علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين , رسالة ماجستير , جامعة النجاح , فلسطين .
20- نجيمي عيسى , تويزة بلقاسم , 2017 , اهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية , مجلة نماء للاقتصاد والتجارة , العدد 2 , الجزائر .
21- https://islamonline.net